روسيا والصين والهند: التوجه الخليجي للتعاون العسكري والتسليح

(آراء **حول الخليج**، جدة، العدد ١١٦، فبراير ٢٠١٧)

د. نـورهان الشيـخ*

رغم أن دول مجلس التعاون الخليجى تعتمد تقليديا وبشكل رئيسى على التسلح الأمريكى والغربى، وتعتبر الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي لها خاصة منذ حرب الخليج الثانية، والدور المحورى الذى لعبته واشنطن فى قيادة التحالف الدولى لتحرير الكويت، ثم تدشين الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال "مبادرة إسطنبول للتعاون" عام ٢٠٠٤؛ والتي مثلت نقلة نوعية في طبيعة وأبعاد التعاون متعدد الأطراف بين دول الخليج والغرب، إلا إن هناك مجموعة من العوامل التى تهيأ الفرصة لدفع التعاون الخليجى مع روسيا والقوى الآسيوية الصاعدة عسكرياً، الصين والهند.

أولها، يتعلق بالعلاقات الخليجية الأمريكية والتى يخيم عليها الشكوك ويبدو مستقبلها أكثر ضبابية من ذى قبل فى ضوء الاتفاق النووى مع إيران والاتجاه لتطبيع الوضع الدولى والإقليمى لها، والتخوف من أن ينطوى ذلك على تخلى أمريكى عن إلتزاماتها فيما يتعلق بأمن الخليج. وقد زادت هذه المخاوف بعد تبنى الكونجرس لقانون العدالة ضد رعاة الارهاب "جاستا" وما حمله من رسائل سلبية حول نوايا واشنطن، وفوز دونالد ترامب وتصريحاته المثيرة للجدل خلال حملته الانتخابية بشأن التعاون مع الحلفاء ومنهم دول الخليج. فى هذا الاطار، قد تميل دول الخليج إلى تعزيز توجهها نحو تنويع مصادر التسلح والانفتاح على التقنيات العسكرية الشرقية لدعم قدراتها الدفاعية بأحدث المنظومات العالمية. فضلا عن تجنب إبتزاز الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة من حيث التحكم في نوعية الأسلحة التي تصدرها لدول الخليج، والحظر النسبي على أنواع معينة نتيجة ضغوطات جماعات الضغط الأمريكية، كما إن الاعتماد على مصدر واحد للتسلح يجعل دول الخليج رهينة هذا المصدر من حيث أنواع السلاح وقطع الغيار وعمليات التحديث والتدريب.

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانيها، يتعلق بالتغير فى موازين القوى العالمية، وتأكيد عودة روسيا لمكانتها، وصعود الصين لمصاف القوى العسكرية الفاعلة وكبار مصدرى السلاح فى العالم. فروسيا قوة عسكرية كبرى، وتقوم مؤسسات التصنيع العسكري الروسية بتصدير أنظمة التسليح المتنوعة الخفيفة والثقيلة والطائرات والمقاتلات والغواصات وأنظمة الصواريخ لأكثر من ٦٥ دولة في أنحاء العالم. وتحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً، بعد الولايات المتحدة، في مجال تصدير الأسلحة والعتاد العسكري، وذلك وفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فى فبراير ٢٠١٦، حيث استحوذت واشنطن على ٣٣% من إجمالى مبيعات السلاح العالمى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، تلتها موسكو في المركز الثاني بحوالى ٢٥% فى ذات الفترة، وبهذا تكون واشنطن وموسكو قد احتكرتا معاً حوالى ٦٠% من صادرات الأسلحة في العالم متقدمتين بفارق شاسع عن بقية منافسيهما. وتضم قائمة المشترين الرئيسين للأسلحة الروسية شركاء استراتيجيين لموسكو في أمريكا اللاتينية كالبرازيل وفنزويلا، وفي جنوب شرق آسيا، وفي المنطقة العربية.

وتحتل الصين المرتبة الثالثة بين مصدرى السلاح فى العالم بحوالى ٥.٩% من إجمالى المبيعات، حيث زادت صادراتها بنسبة ١٤٣%، لتتقدم بذلك على كبار المصدرين الغربيين مثل فرنسا وألمانيا. ويذهب ثلثى صادرات الصين من الأسلحة، إلى ثلاث دول آسيوية هي باكستان (٤١%) وبنغلادش وبورما، وهناك أيضا ١٨ دولة إفريقية استوردت أسلحة صينية خلال السنوات الخمس المذكورة. وقد انعكس الصعود الاقتصادى الصينى وكونها ثانى أكبر اقتصاد عالمى على قدرتها وعقيدتها العسكرية التى تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية الذى طالما حكم السياسة الصينية، على النحو الذى يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة.

وتعتبر الهند أحدى القوى الصاعدة بقوة فى النظام الدولى ومرشحة لتكون إحدى القوى الفاعلة عالمياً خلال العقود القادمة، وذلك بالنظر لما تمتلكه من مقومات، وما حققته من قفزات اقتصادية وعسكرية خلال العقدين الماضيين. فالهند سابع أكبر اقتصاد عالمياً، وتحقق نسبة نمو بلغت ٧% منذ مطلع الألفية الثالثة، وهى سابع أكبر دول العالم من حيث المساحة، والثانية من حيث عدد السكان، وهى قوة عسكرية نووية.

وتعد الصين والهند من أكبر مستوردى السلاح الروسى، حيث تستأثر الهند وحدها بحوالى ٣٩% من إجمالى مبيعات الأسلحة الروسية، مما يجعلها الشريك الاستراتيجي الأكبر لموسكو في مجال التعاون العسكري التقني. ورغم أن واردات الصين من السلاح بصفة عامة تراجعت بنسبة ٢٥% خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، مما يشير إلى تزايد الثقة في الأسلحة المحلية صينية الصنع وقدرتها على إشباع طلب الصين المتزايد على الأسلحة، فإنها مازالت من كبرى مستوردى السلاح الروسى، وتحصل على ١١% من صادرات

الأسلحة الروسية، وتعد من أقوي الشركاء لروسيا في مجال التعاون العسكري التقني، وحصلت على منظومة "إس- ٤٠٠" التي لم تحصل عليها أي دولة أخرى، باستثناء نشرها فى سوريا والتعاقد الذى تم بين دلهى وموسكو بشأنها مؤخراً، بالإضافة إلى حصولها من قبل على منظومة "إس- ٣٠٠"، الأمر الذى يعكس قوة العلاقات الاستراتيجية بين موسكو وبكين.

فى ضوء ما تقدم تعتبر الدول الثلاث، روسيا والصين والهند، منظومة عسكرية متناغمة أكثر منها متنافسة خاصة فى ضوء الأطر الأمنية والاقتصادية التى تجمعها معاً، ممثلة فى شنجهاى وبريكس. كما يجعل هذا أيضاً من روسيا الشريك الأهم باعتبارها التى تمتلك المنظومات الأكثر تطوراً وفاعلية والقادرة على إمداد الشركاء عامة بها، والتعاون التقنى لتطوير الصناعات العسكرية المحلية كما يحدث فى الحالة الهندية. ولا يمنع هذا من الاستفادة بقدرات الصين والهند، وما حققته الدولتين من قفزات فى تطوير الصناعات العسكرية بها والدخول إلى سوق السلاح كمصدرين وليس فقط مستوردين.

ثالثها، إن هناك رصيد هام من التعاون العسكرى ومن الأطر التعاونية الأخرى بين دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، والدول الثلاث يسمح بتطوير التعاون العسكرى التقنى بين الجانبين والدفع به لمستويات أرحب وأوسع نطاقاً. فقد وقعت المملكة العربية السعودية مع روسيا اتفاقية للتعاون العسكري التقني بين البلدين، خلال زيارة الأمير بندر بن سلطان لموسكو فى يوليو ٢٠٠٨، وفى عام ٢٠١٢ تم الاتفاق على شراء المملكة ١٥٠ مروحية عسكرية من إنتاج روسي، من بينها مروحيات هجومية من طراز (Mi-35)، ومروحيات نقل عسكري من نوع (Mi-17) ، وأكثر من ١٥٠ دبابة (T-90S) ، و ٢٥٠ آلية مشاة مدرعة من طراز (BMP-3) .

وخلال زيارة ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودى الأمير محمد بن سلمان، إلى روسيا فى يونيو ٢٠١٥ تم الاتفاق بين الرياض وموسكو، على تفعيل اللجنة المشتركة للتعاون العسكري والتقني، وتم التوقيع على اتفاقية عسكرية بين البلدين من جانب كل من رئيس هيئة الأركان العامة الفريق أول عبدالرحمن البنيان ومدير الهيئة الفيدرالية في حكومة روسيا الاتحادية الكسندر فامين، وتنص على تفعيل التعاون المشترك في مختلف المجالات العسكرية بين البلدين، وهى الاتفاقية التى كان من المفترض أن تحدث نقلة نوعية في طبيعة العلاقات العسكرية السعودية الروسية، خاصة وأن المملكة أبدت اهتماما بالحصول على منظومة إسكندر الصاروخية الروسية خلال معرض "آراميا-٢٠١٥"، وأبدت روسيا استعدادها لتزويد السعودية بما تريد من منظومات دفاعية لتعزيز وضمان أمنها وسلامة

أراضيها. إلا إن هذا التطور لم يخرج عن حيزه الورقى ولم يتوج بإجراءات متممة ومكملة نتيجة التطورات اللاحقة فى الملف السورى والتى عكست استمرار التناقض فى مواقف البلدين تجاه الأزمة السورية خاصة بعد التدخل الروسى فى سوريا والذى رأت فيه دول الخليج دعماً مباشراً لبشار الأسد الذى كانت تطالب برحيله الفورى عن السلطة.

ويبدو التعاون العسكرى بين الإمارات وروسيا أكثر عمقاً واستقراراً، حيث تجاوزت قيمة واردات الأسلحة الروسية إلى الإمارات خلال السنوات العشر الماضية مليار دولار. وقد بدأ التعاون العسكرى بين البلدين مبكراً عنه فى الحالة السعودية، ومنذ عام ٢٠٠٠ تتوالى الصفقات بين الجانبين وتمتد لتشمل مدى واسع من المنظومات المختلفة، ومنها على سبيل المثال، توريد ٢٠ مروحية من طراز "مي – ١٧١" الى امارة الشارقة عام ٢٠١٠، وتوريد راجمات الصواريخ من طراز "بانتسير" عام ٢٠١٤، وهو سلاح غير مسبوق للدفاع الجوي القريب المدى يشتمل على راجمة صواريخ وقذائف، ومهمتها حماية المنشآت المدنية والعسكرية أو حماية منظومات الدفاع الجوي الصاروخية البعيدة المدى مثل "أس-٣٠٠" و"أس-٤٠٠." وفى مارس ٢٠١٦ أكدت شركة "روس تيخ"، الحكومية الروسية العاملة فى مجال القطاعات الابتكارية بالصناعات الحربية والمدنية، أنها تجري مفاوضات مع صندوق "مبادلة" الإماراتي للاستثمار حول بيع حصة ٤٩% من أسهم شركة "مروحيات روسيا" للجانب الإماراتى.

وهناك تعاون عسكرى أيضاً بين موسكو وكل من الكويت والبحرين، ويوجد في الكويت مكتب روسي لإحدى الشركات الحكومية المتخصصة فى تسويق الأسلحة منذ حوالى ٢٠ عاماً، وفى عام ٢٠١٣ بدأت روسيا تنفيذ الصفقات العسكرية التي أبرمتها مع الكويت، والتى تضمنت "مدرعات بي ام بي ٢" و"مدرعات بي ام بي ٣". كما حضر ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، حفل افتتاح المنتدى العسكري الدولي "الجيش-٢٠١٦" في ضواحي العاصمة الروسية موسكو فى سبتمبر من العام الماضى، ووقع البلدان خلال الزيارة اتفاقية للتعاون العسكري. وسبق وأن أعلن أناتولي إيسايكين، المدير العام لشركة تصدير الأسلحة الروسية "روس أوبورون أكسبورت" التي تدير ٨٠% من الصادرات الروسية من الأسلحة، فى أغسطس ٢٠١٤ أن البحرين هى أول دولة أجنبية تعاقدت على شراء صواريخ "كورنيت أ أم" الروسية المضادة للدبابات، وهى منظومة صاروخية مشتقّة من سلاح الدبابات "ريفليكس" مخصصة لغرض تدمير الدبابات والمدرعات الأخرى، وذلك ضمن صفقات أخرى وقعتها مملكة البحرين مع روسيا.

وفيما يتعلق بالتعاون العسكرى الخليجى مع الصين، فإنه على الرغم من أن العلاقات العسكرية السعودية الصينية حديثة نسبيًّا، فإنها تحظى باهتمام واضح من الجانبين، حيث تعود بداية هذه العلاقات إلى عام ١٩٨٥، والاتفاق المبرم بين الرياض وبكين لحصول السعودية على

صواريخ "CSS2". وخلال زيارة تشي هاو تيان وزير الدفاع الصيني للمملكة عام ١٩٩٦، تم بحث التعاون العسكرى بين البلدين، وتوالت الصفقات بينهما، ومنها صفقة تزويد المملكه العربية السعودية بمدافع هاوتزر ذاتيه الدفع PLZ-45 عام ٢٠١١. وكانت الصين قد سبق وأن صدرت ٥٤ من المدافع ذاتية الدفع الى الكويت عام ٢٠٠٠، وهي قادره علي إطلاق جميع أنواع الذخيرة، ولها القدره علي إطلاق أربع أو خمس طلقات في الدقيقة الواحدة.

كذلك، تم تأسيس شراكة استراتيجية شاملة بين الهند والامارات، وتعزيز العلاقات العسكرية الدفاعية بينهما عقب زيارة رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، إلى الإمارات، عام ٢٠١٥. وقام أسطول من السفن الحربية الهندية فى مايو ٢٠١٥ بجولة فى منطقة الخليج شملت كلا من الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعُمان. وخلال زيارة وزير الدفاع الهندى للرياض فى فبراير ٢٠١٢ تم بحث تعزيز علاقات التعاون العسكري بين الرياض ونيودلهي بما في ذلك بحث تزويد القوات المسلحة السعودية بمعدات وأسلحة هندية الصنع منها صواريخ "البراهموس" الهندية.

رابعها، أن الدول الثلاث تضع ضمن أولويات سياستها فى منطقة الشرق الأوسط، تطوير التعاون العسكرى مع دول الخليج. فهناك رغبة حقيقة لدى روسيا فى إحياء هذا التعاون ودفعه قدماً، وتبدى موسكو استعداداً لتصدير اسلحة دفاعية متقدمة تكنولوجيا قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الامريكية لتوازنات القوى فى المنطقة، وما يجب أن تكون عليه. ولعل تأكيد الرئيس الروسى بوتين على اهمية تنشيط تجارة السلاح الروسى وسعيه الدؤب لذلك، واعتبار تجارة الأسلحة جزءاً من سياسة الدولة فى المجال العسكرى قد هيأ المناخ لتطوير التعاون العسكرى بين روسيا والعديد من دول العالم ومنها دول الخليج، خاصة وأن روسيا تعتبر شريك يمكن التعويل عليه والوثوق به، وعلى سبيل المثال، بعد أن حظرت كل من بريطانيا وفرنسا تصدير المعدات الأمنية للبحرين عام ٢٠١١، قامت روسيا وللمرة الأولى ببيع نظير لها إلى البحرين، كما إن الأسلحة الروسية تظل أرخص سعراً من مثيلاتها الغربية، وأكثر موائمة للعمل فى البيئة الصحراوية فى كثير من الأحيان.

كذلك لا يخضع تصدير الأسلحة الصينية لشروط وقيود سياسية كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية، فالصين ليست كالدول الغربية من حيث حظر نقل التقنية المتطورة لدول العالم الثالث، سواء تقنية الأسلحة أو غيرها من التقنيات الأخرى. وفى ١٣ يناير ٢٠١٦، أصدرت بكين وثيقة

رسمية تعتبر الأولى من نوعها حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التى تتطلع لها الصين فى تعاونها مع العالم العربى، ويكتسب التعاون العسكرى الصينى العربى أهمية خاصة لبكين فى ضوء سعى الأخيرة إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة، وقد تم التأكيد على هذه التوجهات العامة لسياسة الصين خلال زيارة الرئيس الصينى شي جين بينج للمملكة العربية السعودية فى يناير من العام الماضى.

ولا تقل الهند حرصاً على التعاون مع دول الخليج، التى تعطيها أولوية واضحة فى الاستراتيجية الهندية بالنظر إلى مصالحها الحيوية فى هذه الدول، ومتطلبات أمن الطاقة الهندي. فالهند رابع أكبر مستهلك للنفط فى العالم، ويزداد استهلاكها على نحو مضطرد، وتعتمد الهند على دول الخليج فى توفير أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط، وثلثى احتياجاتها من الغاز. يضاف إلى ذلك تحويلات العمالة الهندية فى دول الخليج حيث يعمل بالأخيرة أكثر من ٦ مليون عامل تتجاوز تحويلاتهم ٣٥ مليار دولار تمثل أكثر من ٤٧% من إجمالى تحويلات العمالة الهندية فى الخارج وفق تقديرات البنك الدولى. هذا فضلاً عن أهمية التبادل التجارى بين الطرفين والذى بلغ حوالى ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤. ويفسر هذا زيارة رئيس الوزراء الهندي نياندرا مودي للامارات عام ٢٠١٥، والتى تعد الزيارة الأولي من نوعها من قبل رئيس وزراء هندي خلال ٣٤ عاماً، والأولى لمنطقة لشرق الأوسط، ثم زيارته للسعودية فى أبريل ٢٠١٦، فزيارته لقطر فى يونيو من نفس العام، مما يعكس رغبة قوية لدى الهند في توطيد العلاقة مع دول دول الخليج خلال المرحلة المقبلة. وفى هذا الاطار يبرز اهتمام دلهى بتطوير التعاون العسكرى مع دول المنطقة، وقام وزير الدفاع الهندي مانوهار باريكار بزيارة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ من مايو ٢٠١٦؛ ما يجعله أول وزير دفاع هندي يزور الإمارات العربية، وتزامنت الزيارة مع إقامة تدريبات عسكرية جوية مشتركة بين البلدين، حيث توقفت الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو الهندي في الإمارات، وذلك في طريق عودتها من مناورات "العلم الأحمر" التي تُقام في الولايات المتحدة.

ولعل السؤال المطروح هو: هل ستمثل القضايا الخلافية بين دول الخليج وروسيا، والتى تتمحور حول الأزمة السورية من ناحية، والتعاون العسكرى والاستراتيجى الروسى الإيرانى الذى يزداد عمقاً وأهمية من ناحية أخرى، عائقاً أمام تطوير التعاون العسكرى الخليجى الروسى؟.

من الواضح أن روسيا تؤسس لتواجد دائم فى سوريا وليس من المتوقع أن تغير من سياستها تجاه الأزمة السورية، خاصة بعد تحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية روسية، إلى جانب القاعدة الجوية الروسية فى حميميم، وفى ضوء التفاهمات الروسية التركية الأخيرة التى جذبت أنقرة لنقطة أقرب لموسكو من حلفائها الأخرين فى المنطقة. كما إنه لا نية لروسيا فى التراجع عن شراكتها الاستراتيجية مع طهران، وهناك اتجاه لدى البلدين لتعميق تعاونهما الاستراتيجى، وخلال زيارة الرئيس بوتين لطهران فى نوفمبر ٢٠١٥، تم التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين فى المجال النووي وإنشاء محطات نووية جديدة في إيران، وتم توقيع سبع اتفاقات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي فى مجال الطاقة وغيره من المجالات. وفى يونيو ٢٠١٦ عُقد اجتماع ثلاثي بين وزراء دفاع إيران وروسيا وسوريا في طهران للتنسيق لمواجهة الإرهاب والتحرك العملياتى في سوريا. وفى أغسطس أقلعت القاذفات الاستراتيجية الروسية من طراز (تي يو-٢٢ أم) و(أس يو-٣٤) من قاعدة "نوجه" فى همدان غرب إيران وقصفت أهدافا لتنظيم داعش وجبهة النصرة في مناطق حلب ودير الزور وإدلب، وهو ما عد تطور بالغ الدلالة خاصة وإنها المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا بلداً ثالثاً لشن غارات في سوريا. وعكس اللقاء الثلاثى المزدوج بين وزراء خارجية ووزراء دفاع كل من روسيا وإيران وتركيا فى موسكو يوم ٢٠ ديسمبر، نقلة نوعية أخرى فى مستوى العلاقات الروسية الإيرانية وإستقرار هذه العلاقات، وكونها أصبحت قلب تغيرات عدة فى خريطة التحالفات والتفاهمات فى المنطقة.

إلا إن هذا لا يؤثر على الفرص المتاحة لدفع التعاون الروسى الخليجى، وتبدى روسيا استعداداً لتعاون غير مشروط فى المجال العسكرى مع دول الخليج، ويتضمن ذلك التزويد بالمنظومات الدفاعية المختلفة، وإمكانية توطين بعض الصناعات العسكرية فى دول الخليج ونقل التقنيات العسكرية اللازمة فى هذا الخصوص، إذا أرادت دول الخليج ذلك. ولا تربط موسكو تعاونها مع دول الخليج بأى قضية أو علاقة مع دولة أخرى داخل المنطقة أو خارجها. وأكدت موسكو مراراً أن تعاونها مع إيران لم ولن يكون على حساب علاقاتها بالدول العربية عامة والخليجية خاصة، وأنها حريصة على علاقاتها بدول الخليج العربية بقدر حرصها على العلاقة مع إيران، وطرحت موسكو العديد من المشروعات بهدف تطوير التعاون الروسى الخليجى فى مختلف المجالات بما فيها العسكرى والنووى السلمى، وتبدى استعداداً كاملاً للمضى قدماً فى هذا التعاون. ولعل تطور التعاون الاستراتيجى بين روسيا واسرائيل، التى تناصب إيران وحليفها حزب الله العداء، نموذج لسياسة المتوازيات التى تتبعها روسيا حيث تطور الأخيرة علاقاتها مع الخصمين، إيران واسرائيل، دون تدخل فى العلاقة أو اشتراط تحقيق تفاهمات بينهما.

ويظل الأمر رهناً بمدى قبول دول الخليج بالشراكة مع روسيا دون اشتراط تخلي الأخيرة عن إيران والذى أصبح أمراً غير ممكناً مع التطور الكبير فى العلاقة بين الجانبين، وكون روسيا أصبحت غير مبالية بالضغوطات الخارجية أياً كان مصدرها. وربما يكون من المفيد أن تتعامل دول الخليج مع روسيا من منظور برجماتى، يتضمن تحدد أولوياتها واحتياجاتها من موسكو على النحو الذى يخدم مصالحها ويعزز من دفاعتها.

كذلك لا يخضع تصدير الأسلحة الصينية لشروط وقيود سياسية كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية، فالصين ليست كالدول الغربية من حيث حظر نقل التقنية المتطورة لدول العالم الثالث، سواء تقنية الأسلحة أو غيرها من التقنيات الأخرى. وفى ١٣ يناير ٢٠١٦، أصدرت بكين وثيقة رسمية تعتبر الأولى من نوعها حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التى تتطلع لها الصين فى تعاونها مع العالم العربى، ويكتسب التعاون العسكرى الصينى العربى أهمية خاصة لبكين فى ضوء سعى الأخيرة إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة، وقد تم التأكيد على هذه التوجهات العامة لسياسة الصين خلال زيارة الرئيس الصينى شي جين بينج للمملكة العربية السعودية فى يناير من العام الماضى.

ولا تقل الهند حرصاً على التعاون مع دول الخليج، التى تعطيها أولوية واضحة فى الاستراتيجية الهندية بالنظر إلى مصالحها الحيوية فى هذه الدول، ومتطلبات أمن الطاقة الهندي. فالهند رابع أكبر مستهلك للنفط فى العالم، ويزداد استهلاكها على نحو مضطرد، وتعتمد الهند على دول الخليج فى توفير أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط، وثلثى احتياجاتها من الغاز. يضاف إلى ذلك تحويلات العمالة الهندية فى دول الخليج حيث يعمل بالأخيرة أكثر من ٦ مليون عامل تتجاوز تحويلاتهم ٣٥ مليار دولار تمثل أكثر من ٤٧% من إجمالى تحويلات العمالة الهندية فى الخارج وفق تقديرات البنك الدولى. هذا فضلاً عن أهمية التبادل التجارى بين الطرفين والذى بلغ حوالى ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤. ويفسر هذا زيارة رئيس الوزراء الهندي نياندرا مودي للامارات عام ٢٠١٥، والتى تعد الزيارة الأولي من نوعها من قبل رئيس وزراء هندي خلال ٣٤ عاماً، والأولى لمنطقة لشرق الأوسط، ثم زيارته للسعودية فى أبريل ٢٠١٦، فزيارته لقطر فى يونيو من نفس العام، مما يعكس رغبة قوية لدى الهند في توطيد العلاقة مع دول دول الخليج خلال المرحلة المقبلة. وفى هذا الاطار يبرز اهتمام دلهى بتطوير التعاون العسكرى مع دول المنطقة، وقام وزير الدفاع الهندي مانوهار باريكار بزيارة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ من مايو ٢٠١٦؛ ما يجعله أول وزير دفاع هندي يزور الإمارات العربية، وتزامنت الزيارة مع إقامة تدريبات عسكرية جوية مشتركة بين البلدين، حيث

توقفت الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو الهندي في الإمارات، وذلك في طريق عودتها من مناورات "العلم الأحمر" التي تُقام في الولايات المتحدة.

ولعل السؤال المطروح هو: هل ستمثل القضايا الخلافية بين دول الخليج وروسيا، والتى تتمحور حول الأزمة السورية من ناحية، والتعاون العسكرى والاستراتيجى الروسى الإيرانى الذى يزداد عمقاً وأهمية من ناحية أخرى، عائقاً أمام تطوير التعاون العسكرى الخليجى الروسى؟.

من الواضح أن روسيا تؤسس لتواجد دائم فى سوريا وليس من المتوقع أن تغير من سياستها تجاه الأزمة السورية، خاصة بعد تحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية روسية، إلى جانب القاعدة الجوية الروسية فى حميميم، وفى ضوء التفاهمات الروسية التركية الأخيرة التى جذبت أنقرة لنقطة أقرب لموسكو من حلفائها الأخرين فى المنطقة. كما إنه لا نية لروسيا فى التراجع عن شراكتها الاستراتيجية مع طهران، وهناك اتجاه لدى البلدين لتعميق تعاونهما الاستراتيجى، وخلال زيارة الرئيس بوتين لطهران فى نوفمبر ٢٠١٥، تم التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين فى المجال النووي وإنشاء محطات نووية جديدة في إيران، وتم توقيع سبع اتفاقات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي فى مجال الطاقة وغيره من المجالات. وفى يونيو ٢٠١٦ عُقد اجتماع ثلاثي بين وزراء دفاع إيران وروسيا وسوريا في طهران للتنسيق لمواجهة الإرهاب والتحرك العملياتى في سوريا. وفى أغسطس أقلعت القاذفات الاستراتيجية الروسية من طراز (تي يو-٢٢ أم) و(أس يو-٣٤) من قاعدة "نوجه" فى همدان غرب إيران وقصفت أهدافا لتنظيم داعش وجبهة النصرة في مناطق حلب ودير الزور وإدلب، وهو ما عد تطور بالغ الدلالة خاصة وإنها المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا بلداً ثالثاً لشن غارات في سوريا. وعكس اللقاء الثلاثى المزدوج بين وزراء خارجية ووزراء دفاع كل من روسيا وإيران وتركيا فى موسكو يوم ٢٠ ديسمبر، نقلة نوعية أخرى فى مستوى العلاقات الروسية الإيرانية وإستقرار هذه العلاقات، وكونها أصبحت قلب تغيرات عدة فى خريطة التحالفات والتفاهمات فى المنطقة.

إلا إن هذا لا يؤثر على الفرص المتاحة لدفع التعاون الروسى الخليجى، وتبدى روسيا استعداداً لتعاون غير مشروط فى المجال العسكرى مع دول الخليج، ويتضمن ذلك التزويد بالمنظومات الدفاعية المختلفة، وإمكانية توطين بعض الصناعات العسكرية فى دول الخليج ونقل التقنيات العسكرية اللازمة فى هذا الخصوص، إذا أرادت دول الخليج ذلك. ولا تربط موسكو تعاونها مع دول الخليج بأى قضية أو علاقة مع دولة أخرى داخل المنطقة أو خارجها. وأكدت

موسكو مراراً أن تعاونها مع إيران لم ولن يكون على حساب علاقاتها بالدول العربية عامة والخليجية خاصة، وأنها حريصة على علاقاتها بدول الخليج العربية بقدر حرصها على العلاقة مع إيران، وطرحت موسكو العديد من المشروعات بهدف تطوير التعاون الروسى الخليجى فى مختلف المجالات بما فيها العسكرى والنووى السلمى، وتبدى استعداداً كاملاً للمضى قدماً فى هذا التعاون. ولعل تطور التعاون الاستراتيجى بين روسيا واسرائيل، التى تناصب إيران وحليفها حزب الله العداء، نموذج لسياسة المتوازيات التى تتبعها روسيا حيث تطور الأخيرة علاقاتها مع الخصمين، إيران واسرائيل، دون تدخل فى العلاقة أو اشتراط تحقيق تفاهمات بينهما.

ويظل الأمر رهناً بمدى قبول دول الخليج بالشراكة مع روسيا دون اشتراط تخلي الأخيرة عن إيران والذى أصبح أمراً غير ممكناً مع التطور الكبير فى العلاقة بين الجانبين، وكون روسيا أصبحت غير مبالية بالضغوطات الخارجية أياً كان مصدرها. وربما يكون من المفيد أن تتعامل دول الخليج مع روسيا من منظور برجماتى، يتضمن تحدد أولوياتها واحتياجاتها من موسكو على النحو الذى يخدم مصالحها ويعزز من دفاعتها.